# الفصـــل الرابع

## تهيئة المرتكزات التي يستند إليها الإنجاز في المجتمع العربي

**أولًا**: إشباع الحاجات.
**ثانيًا**: معالجة المسألة الاجتماعية.
**ثالثًا**: معالجة المسألة الاقتصادية.
**رابعًا**: معالجة المسألة السياسية.
**خامسًا**: معالجة المسألة التربوية.
**سادسًا**: معالجة المسألة الثقافية.
**سابعًا**: انتقاء القادة.
**ثامنًا**: توطين التقانة.

نستعرض هنا أهم المرتكزات التي يستند إليها الإنجاز في المجتمع العربي:

أولًا : إشباع الحاجات.
ثانيًا : معالجة المسألة الاجتماعية.
ثالثًا: معالجة المسألة الاقتصادية.
رابعًا: معالجة المسألة السياسية.
خامسًا: معالجة المسألة التربوية.
سادسًا: معالجة المسألة الثقافية.
سابعًا: انتقاء القادة.
ثامنًا: توطين التقانة.

والآن نتناول هذه المرتكزات في شيء من التفصيل.

### أولا:إشباع الحاجات

لعل أولى المرتكزات التي يستند إليها المجتمع الذي يتوجه نحو الإنجاز، هو أن يشبع الحاجات الرئيسة Basic needs لأفراده؛ ذلك أن إشباع هذه الحاجات والتطمين عليها سيتيح المجال لهؤلاء الأفراد بتوجيه طاقاتهم نحو أعمالهم وتركيز جهودهم فيها، مما يعني أن ثمة عقلانية في تصريف هذه الطاقة، وبالمحصلة النهائية استثمار لطاقاتهم للأغراض الإنتاجية، بَيْدَ أن عدم إشباع الحاجات الرئيسة سيفضي إلى تصريف طاقات الأفراد في مجالات غير عقلانية؛ كأن ينشغل الأفراد طوال الوقت في البحث عن هذه السلعة أو تلك فلا يجدونها، وإن وجدت فربما تستهلك جزءًا كبيرًا من ميزانيتهم. وبذلك فإن إشباع حاجات الأفراد، ولاسيَّما الرئيسة منها سيؤدي إلى استثمار طاقاتهم في مجالات إنتاجية تعم بالخير الوفير على المجتمع بأكمله، ولعل من المفيد الإشارة هنا إلى أن الحاجات تنقسم إلى نوعين:

١- حاجات البقاء.

٢- الحاجات المرتبطة بالثقافة.

وسنفصل القول في هذين النوعين من الحاجات على النحو التالي:

#### ١- حاجات البقاء

نعني بحاجات البقاء Survival needs: "تلك الحاجات التي تشتمل على الغذاء والصحة والجنس والملبس والسكن والراحة"، وهي عادة ما تكون فسيولوجية في الأصل؛ إذ تسهم بشكل رئيسي في مساعدة الإنسان على البقاء على قيد الحياة، وحقيقة الأمر أن هذه الحاجات تقابل عند ماسلو الحاجات الفسيولوجية في نظريته المعروفة (الترتيب الهرمي للحاجات).

ولقد وُجد أن هذه الحاجات تُشْبَع بأساليب عدة منها:

أ- أن تكون هناك وفرة كافية من المواد الغذائية النباتية والحيوانية وبسعرات

حرارية تساعد على إمداد الجسد البشري بالطاقة اللازمة، على أن وفرة المواد الغذائية لا تعد كافية ما لم تكن أسعارها بمستوى دخول الأفراد.

ب- أن تكون هناك وفرة في الخدمات الصحية؛ تلك الخدمات التي تشتمل على الدواء والأطباء وأماكن الاستشفاء والمستلزمات الطبية الأخرى التي تساعد الأفراد على التخلص من الأمراض والحوادث، شريطة أن تكون هذه الخدمات مجانية أو بأسعار رمزية؛ ليتسنى للجميع فرصة الحصول عليها.

جـ- من الضروري أن تكون هناك وفرة في الألبسة وبأسعار معتدلة، على أن هذه الوفرة ينبغي أن تتجاوز حالة الستر للأجساد، لتنتقل بذلك إلى مرحلة أخرى، وهي إشباع رغبات الأفراد في انتقاء الألوان المفضلة، فضلًا عن الجاذبية والجمال التي تنطوي عليها.

د- ولعل تيسير المأوى يحفظ الإنسان من التشرد، ويضمن له الخصوصية الشخصية، إلى جانب وقايته من تقلبات الطبيعة، وبطبيعة الحال فإن تيسير السكن يستلزم وفرة الوحدات السكنية، أو تيسير البناء، أو تخفيض بدلات الإيجار.

هـ- ومن الضروري، أن يكون هناك تسهيل للزواج؛ وذلك بتسهيل بعض مستلزمات الحياة الزوجية، ولعل من أهمها: أثاث الزوجية والوحدة السكنية؛ ليتسنى لكل من الرجل والمرأة من إشباع حاجتهما الجنسية بطريقة تحفظ لكل منهما هيبته وكرامته.

من ذلك يتضح أن هذه الأساليب تفضي إلى إشباع حاجات البقاء، والسؤال الذي نثيره هنا، ما المُشبَع من حاجات البقاء؟

نقول: إن ثمة نسبة من الأفراد تكاد تكون كبيرة في بعض الأقطار العربية، لَمَّا تزل بعدُ تعاني من عدم إشباع حاجات البقاء، وهناك شواهد واقعية تثبت صحة ما ذهبنا إليه.

لقد وُجِدَ أن الحاجة إلى الغذاء لَمَّا تشبع بعدُ بدليل أن ثمة نقصًا في عدد الوجبات الغذائية إلى جانب قلة السعرات الحرارية الداخلة ضمن الوجبة الغذائية؛ وذلك بسبب ارتفاع أسعار هذه المواد، وعدم القدرة على شرائها، مما حدا ببعض الأفراد إلى تقليل عدد الوجبات، فضلًا عن العزوف عن شراء المواد الغذائية ذات السعرات الحرارية، مما أدى إلى انتشار سوء التغذية، وضعف واضح في مقاومة الأمراض.

وحقيقة الأمر فإن عدم الحصول على المواد الغذائية الرئيسة التي تتوفر فيها السعرات الحرارية سيفضي بطبيعة الحال إلى معاناة مرضية، وبالتبعية ستضعف همة الأفراد، ومن ثَم هبوط إنتاجيتهم؛ لذا فإن تيسر المواد الغذائية ذات السعرات الحرارية سيؤدي إلى انشغال الأفراد بحاجات تتصل بالكفاح من أجل تحقيق النجاح والحصول على المكانة، وهي بكل تأكيد حاجات تزيد من رقي المجتمع.

كذلك وجد أن الحاجة إلى الرعاية الصحية لم تشبع هي الأخرى؛ وهذا يعود إلى قلة الإنفاق على القطاع الصحي، إلى جانب قلة الاهتمام به، وهو الأمر الذي أدى إلى إشاعة الصحة العلاجية وغياب واضح للصحة الوقائية، كما وجد أن عدم إشباع الحاجة إلى المأوى قد غدت الشغل الشاغل لعموم الأفراد، ولقد ترتب على عدم إشباع هذه الحاجات بعض المشكلات النفسية، نذكر منها: الإحساس بالضياع والتشرد وانتهاك الحيز الشخصي، إلى جانب المعاناة النفسية؛ جراء تقلبات الأحوال الجوية، والحقيقة أن استمرار المعاناة من هذه المشكلات ربما يفضي إلى مشكلات اجتماعية من قبيل: الانحراف الجنسي والجريمة والتفكك الأسري والبغاء.

وإذن فإن إشباع هذه الحاجة، سيخفف من وطأة بعض المشكلات النفسية والاجتماعية وفي الوقت نفسه، يزيد من الاهتمام بحاجات المثابرة والنجاح والإنجاز.

ووجد أيضًا الحاجة الجنسية لكلا الجنسين لم تكن مشبعة بدرجة كافية، بالرغم من أننا نحذر من تعميم مثل هذه النتيجة؛ إذ لمَّا يزل بعدُ الحديث عن الحاجة الجنسية يخدش الحياء الاجتماعي، وأن الفرد يجد صعوبة في الخوض في تفاصيله، ولكننا نستنتج ذلك من الأحاديث المضمرة التي تعبر عن عدم إشباع لهذه الحاجة، وإصرار الأفراد من كلا الجنسين على الزواج في أعمار مبكرة.

وكل ذلك يجعلنا نميل إلى الاعتقاد بعدم إشباع هذه الحاجة، وهذا يقتضي تيسير مستلزمات الزواج؛ ليتمكن كل طرف من إشباع حاجته الجنسية بطريقة متحضرة، فضلًا عن تكوين الأسرة المنشودة.

**٢- الحاجات المرتبطة بالثقافة**

نعني بالحاجات المرتبطة بالثقافة: "تلك الحاجات التي تسهم الثقافة في إشباعها بصورة مباشرة، ويطلق عليها الحاجات النفسية psychological needs).

ولما كانت الحاجات النفسية مرتبطة بالثقافة، فإن إشباعها يختلف من ثقافةَ إلى أخرى.

إن المقصود بالحاجة النفسية: "هي تلك الحالة التي يشعر من خلالها الفرد بالقلق والتوتر، وعدم الارتياح نتيجة الإحساس باختلال التوازن الداخلي"، ولاستعادة التوازن المختل، ومن ثم الشعور بالارتياح والعيش بحالة سوية، يقتضي الأمر أن يشبع الفرد بعض الحاجات النفسية، ولا سيَّما تلك الحاجات: الحاجة إلى الأمن النفسي، والحاجة إلى الانتماء الاجتماعي، والحاجة إلى التقدير والاحترام، وسنفصل القول في هذه الحاجات على النحو الآتي:

**الحاجة إلى الأمن النفسي**

نعني بهذه الحاجة: "هي الحالة التي يشعر فيها الفرد بالأمن والطمأنينة؛

وذلك (بتجنب الألم والتحرر من الخوف والعيش في عالم هادئ آمن، والابتعاد من مصادر الخطر)[١].

وهناك أساليب عدة لإشباع هذه الحاجة من بينها:

أ- الوقاية من الأخطار البيئية، سواء كانت كوارث، أو حروب، أو بنايات آيلة للسقوط، أو ملوثات صناعية، أو إشعاعية، وبإمكان الفرد أن يشعر بالسلامة، في حال تفادي مثل هذه الأخطار، والعيش في بيئة خالية من الأخطار.

ب- ضمان حماية الفرد من ملاحقة السلطات في حال إبداء رأي مخالف للنخبة الحاكمة، أو الانضمام إلى التنظيمات السياسية.

جـ- ضمان استمرار الفرد في وظيفته في حال الانضمام إلى المعارضة، أو التعبير عن رأي يخالف التوجهات الأيديولوجية للنخبة الحاكمة.

د- أن غياب مهددات مصادر دخل الفرد، يجعله يشعر بالأمن والطمأنينة، وهو يواصل العيش في المجتمع.

هـ- إشاعة الاستقرار في البيئة الاجتماعية، وذلك من خلال تيسير العيش الكريم لأفراد المجتمع كافة؛ بهدف تقليل معدلات الجريمة والانحراف، وتقليل التحايل على القانون، إلى جانب تقليل معدلات الجنوح.

والحقيقة فإن تيسير العيش الكريم ينبغي أن يكون متزامنًا مع تيسير قوة كافية من الحماية يكون هدفها اتباع القانون، ومنع أولئك الذين يحاولون انتهاك النظام العام.

وإذا نحن بحثنا عما هو مشبع من هذه الحاجة وجدنا أن أغلب الأساليب الدالة على هذه الحاجة تكاد تكون غير مشبعة، مما يعني بذلك المزيد من الجهود لإشباع هذه الحاجة.

**الحاجة إلى الانتماء الاجتماعي**

نعني بهذه الحاجة هي الحالة التي يشعر فيها الفرد (بالمحبة، والمودة، ونشدان الصحبة، والتعاطف، وعقد الصداقات، والولاء للآخرين والانتماء إليهم، والإحساس بالأهمية؛ نتيجة هذا الانتماء، وتجنب الابتعاد عنهم، والشعور بالألفة بينهم)[٢].

واضح أن الانتماء الاجتماعي يحقق للفرد حالة من الارتياح عند الانضمام إلى الجماعة الكبرى (المجتمع)، وكذلك الانضمام إلى الجماعات الصغيرة مثل: الأسرة، والقبيلة، والعشيرة، والجماعات المرجعية الأخرى والمؤسسة.

إن الحاجة إلى الانتماء الاجتماعي تشبع من خلال الأساليب الآتية:

أ- أن الإسناد الاجتماعي الذي يُقدم إلى الفرد أثناء تعرضه إلى محنة أو مشكلة أو طارئ، يخفف كثيرًا من معاناته اليومية، ويجعله متوافقًا من الناحية النفسية والاجتماعية، ومن ثم الشعور بالانتماء إلى الجماعة.

ب- شعور الفرد بالأهمية، وهو ينتمي إلى الجماعة، وكونه عضوًا فاعلًا فيها، والشعور بالغربة عند الابتعاد عنها.

جـ- إن منح الفرد المكانة التي يستحقها تزيده تعلقًا وانجذابًا إلى جماعته، ويحدث العكس إن كانت جماعته رافضة له غير مكترثة بوجوده، ستزيده ابتعادًا عنها ورفضًا لها، وعدم الاهتمام بها.

د- إن إحاطة الفرد بالحب والمودة والترحيب به عندما يروم الانضمام إلى جماعته سيزيد من اندماجه فيها وتعلقه بها.

إن إلقاء نظرة سطحية وعاجلة على الأساليب الدالة على الانتماء الاجتماعي سنكتشف في الحال أن المجتمع العربي عمومًا، يعمد -بطريقة أو بأخرى- إلى جعل الفرد مغتربًا، وليس منتميًا، بالرغم من إشاعة التقاليد والأعراف العربية، التي تؤكد التماسك والارتباط بالجماعة، ولكن لو أمعنا

النظر فيها، وجدنا أن هذه التقاليد والأعراف هي في قطيعة مع المجتمع (الوطن)، وهي أيضًا على غير وفاق مع الجماعات المرجعية كالأسرة، والقبيلة، والعشيرة، والطائفة.

ومما يزيد الفرد اغترابًا أن انتماءه إلى الجماعة المرجعية لا يشعره بالانتماء إلى المجتمع (الوطن)؛ لأن الانتماء إلى المجتمع والشعور بالمواطنة فيه، يعتمد بالدرجة الأساس على صلة جماعته المرجعية بالنخبة الحاكمة، وعلى ذلك، فإن الانتماء إلى المجتمع (الوطن) والشعور بالمواطنة يعتمد على عوامل لا علاقة لها البتة بكونه مواطنًا صالحًا وخيِّرًا، ومن ذوي الكفاءة.

وإذن فإن الانتماء الاجتماعي سيبقى معضلة المجتمع العربي، إن لم يجد لها الحلول الناجعة التي تجعل الفرد مندمجًا فيه ومسرورًا في الانتماء إليه، بغض النظر عن الجماعات المرجعية التي ينتمي إليها.

**الحاجة إلى التقدير والاحترام**

نعني بهذه الحاجة: تلك الحالة التي يشعر فيها الفرد (بتقبل ذاته والرضا عنها، وذلك من خلال شعوره بالقوة والكفاءة والقدرة على المنافسة والإنجاز، واثقًا من نفسه، ولديه الرغبة في أن يكون معروفًا ومشهورًا، شاعرًا أن الآخرين يتقبلونه، وهو في الوقت نفسه يتقبلهم) [٣].

نخلص من التعريف الوارد أن هذه الحاجة النفسية يمكن أن تشبع بطرق عدة، منها:

**أ- تقبل الذات**

وذلك يتم من خلال شعور الفرد بأن له قدرة في التأثير في مجريات الأحداث والتحكم بها، وأن له من الكفاءة ما يجعله ندًّا لغيره وهو قادر على المنافسة في المواقف التي تستدعي المنافسة، كذلك يتمتع بقدرة على العطاء

والإنتاج في المواقف المختلفة، وهذا يعني الثقة بالنفس؛ فالفرد الذي لديه ثقة بنفسه، بالإمكان أن يتقبل ذاته ومن ثَم يرضى عنها، وخلاف ذلك يغدو الفرد الذي لديه ثقة ضعيفة بنفسه غير متقبل لذاته، وإذن فإن الأمر يعتمد على الثقة بالنفس.

**ب- تقبل الفرد للآخرين**

إن تقبل الفرد للآخرين يعد مسألة في غاية الأهمية؛ وذلك يرجع أساسًا إلى أن التوافق الاجتماعي للفرد يعتمد على درجة تقبله للآخرين، فكلما كان الفرد متقبلًا للآخرين كان أكثر توافقًا من الناحية الاجتماعية، وفي الوقت نفسه أكثر اندماجًا مع المجتمع، والعكس صحيح، إذا كان أقل تقبلًا للآخرين يصبح أقل توافقًا؛ ومن ثَم أقل اندماجًا مع المجتمع.

والحقيقة فإن تقبل الفرد للآخرين يعتمد على عوامل عدة، منها: أساليب التنشئة الوالدية، والمناخ الأسري، وأساليب التدريب لمواجهة الآخرين، فلقد وجد أن أسلوب التنشئة الذي يتسم بالدفء والحوار العقلاني، يجعل الفرد أكثر تقبلًا للآخرين؛ ومن ثَم أكثر اندماجًا بنشاطاتهم.

كذلك فإن المناخ الأسري الذي يشيع فيه الحوار والمناقشة و غياب التسلطية يجعل الفرد أكثر انفتاحًا على الخبرة الجديدة؛ تلك الخبرة التي تساعده على تفهم الآخرين والإحاطة علمًا ومعرفة بظروفهم، وبالمحصلة النهائية يكون أكثر تقبلًا لهم. ولعل أساليب التدريب لمواجهة الآخرين التي تؤديها كل من الأسرة والمؤسسات التربوية عامل مهم في تقبل الفرد للآخرين، والرضا عنهم بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

**إن من البيِّن الواضح أن تقبل الفرد للآخرين يعني أنه يكن لهم الود والتقدير والاحترام:**

جـ- تقبل الآخرين للفرد

لقد وجد أن تقبل الآخرين للفرد يعني أنه يحظى بقبولهم واهتمامهم، وهذا يعتمد بطبيعة الحال على درجة التزام الفرد بالمعايير الاجتماعية السائدة؛ ذلك أن حرص الفرد على الالتزام بهذه المعايير وعدم مخالفتها سيجعله شخصًا يحظى باحترام وتقدير الآخرين، وعلى النقيض من ذلك فإن مخالفة الفرد للإجماع وعدم التزامه بما أقرته الجماعة سيحظى بالنبذ وعدم التقدير والاحترام.

إن مما يجب الإشارة إليه في هذا الصدد أن هذه الحاجة النفسية، لما تزل بعد غير مشبعة في المجتمع العربي؛ بسبب أن المجتمع لا يركز على الفرد، بل يركز على المجموع وإن جُلّ اهتمام المجتمع هو أن يكون الفرد مرتبطًا به ولو أدى ذلك إلى الإضرار بفرديته على أن هذه الحاجة النفسية من الممكن أن تشبع، لو أعيد النظر في أولويات المجتمع، وذلك بتحويل اهتمام المجتمع من التركيز على المجموع إلى التركيز على الفرد، والسماح له (الفرد) بالنمو إلى الحدود التي تسمح له قدراته بذلك، وتشجيع المبادرات الفردية.

## ثانيًا: معالجة المسألة الاجتماعية

لا نغالي إذا قلنا: إن المسألة الاجتماعية تعد المشكلة الرئيسة في المجتمع العربي؛ إذ لم يزل بعد يعاني منها الكثير من الأفراد من مختلف الفئات الاجتماعية، وللإحاطة بها نقول: إن المسألة الاجتماعية تعني هنا: الفروق الحادثة بين الأفراد تلك الفروق الناجمة عن توزيع الجاه أو النفوذ أو الثروة بشكل غير عادل، والعدالة الاجتماعية هي البديل المناسب لمعالجة هذه المسألة، على أن المعالجة ينبغي أن تتناول الآتي:

١- ضرورة أن تكون ثمة مساواة بين الأفراد أمام القانون، وفي تبوُّؤ المناصب الإدارية والسياسية، وكذلك في تحديد الأجور بغض النظر عن انتماءاتهم العشائرية أو القبلية أو الطائفية أو الدينية أو الحزبية، وبذلك يمكن ضمان المساواة بين الأفراد عمومًا.

٢- ومن الضروري أيضًا مراعاة المساواة بين الفئات الاجتماعية التي يتألف منها المجتمع، بحيث لا تُغدَق العطايا لبعض الفئات، وتُحرم فئات أخرى منها، أو تتمتع بعض الفئات بالنفوذ أو الجاه والقوة داخل المجتمع، وتُحرَم فئات أخرى منها تمامًا، ذلك أن تجاهل هذه الفئات، والتغييب المقصود للعدالة سيؤدي إلى استثارة مشاعر الغبن والظلم، وربما تتطور هذه المشاعر إلى استثارة العدوان نحو الفئات التي تتمتع برغد العيش، وعند ذاك ستكون الأجواء مهيئة للتطاحن والهلاك.

٣- ولعل تقليل التفاوت بين الأغنياء والفقراء، أو بين الذين يملكون كل شيء وأولئك الذين لا يملكون شيئًا مسألة لا بدَّ من الانتباه إليها وضرورة تفادي الآثار المرتبة عليها، ذلك أن بقاء الحال على ما هو عليه سيفضي إلى إشاعة التحاسد، ربما يفضي إلى ذلك بمرور الوقت إلى تقليل العطاء والإنتاج.

٤- من الضروري مراعاة العدالة في توزيع الخدمات بين الريف والمدينة،

بحيث يفضي إلى استقرار الريف وتطويره وتقليل هجرة أفراده إلى المدينة، وفي الوقت نفسه ستفضي عدالة توزيع الخدمات إلى تقليل الفروق الحادثة بين عالمي الريف والمدينة، وذلك بزيادة التنبيهات التي يبحث عنها الفرد الريفي، وهو الأمر الذي يخفف من المشكلات التي يعاني منها الريف عمومًا.

٥- وكذلك مراعاة أن تكون هنالك عدالة في توزيع الخدمات على مستوى المناطق، أو الأقاليم ضمن المجتمع الواحد، وهذا يعني جملة أن توزيع الخدمات، إما أن يتبع فيه أسلوب المساواة بين المناطق أو الأقاليم، أو أن يتبع فيه أسلوب الحجم السكاني، وتبعًا لذلك فإن الأقاليم الأكثر سكانًا ستحظى بنصيب وافر من الخدمات، بينما ستحظى الأقاليم الأقل سكانًا بنصيب أقل.

وحقيقة الأمر أن غياب العدالة في توزيع الخدمات سيفضي إلى تخلف بعض المناطق أو الأقاليم، وانتعاش مناطق وأقاليم أخرى، والمحصلة النهائية أن هذه المناطق أو الأقاليم ستكون طاردة للأفراد، وفي حال استمرار هذا التغابن في توزيع الخدمات سيفضي الأمر إلى حدوث بعض المشكلات الاجتماعية، ولعل من أبرزها: استثارة التذمر والاستياء بين صفوف العامة من الناس، فضلًا عن الهجرة إلى مناطق أخرى تتمتع بنصيب وافر من الخدمات.

من ذلك نخلص إلى القول: إن المسألة الاجتماعية لَمَّا تزل بعدُ الشغل الشاغل لكل الأفراد في المجتمع، ولا بد من معالجتها بطريقة عقلانية، بحيث تقلل من التفاوت بين أولئك الذين يملكون كل شيء وأولئك المعدمين، وذلك هو جوهر المسألة الاجتماعية.

### ثالثًا: معالجة المسألة الاقتصادية

نعني بالمسألة الاقتصادية هنا: قدرة الاقتصاد على توفير فرص العمل، وإشباع حاجات الأفراد من السلع والخدمات بطريقة ميسورة، مع مراعاة التوزيع العادل للثروة على أساس الجهد أو الكفاءة.

إذا نحن أمعنا النظر في المسألة الاقتصادية، نجدها في حالة اختلال، ولمعالجة هذا الاختلال فإن ثمة أساليب لا بد من أن تتبع بهذا الصدد:

**١-معالجة البطالة**

لقد ارتفعت معدلات البطالة في عموم الأقطار العربية، وفاقت بذلك المعدلات السائدة في المجتمعات المنجزة، أو تلك المتوجهة نحو الإنجاز، وارتفاع معدلات البطالة يعني بين ما يعني تعطيل طاقات بعض الأفراد، ولا سيَّما من ذوي المهارات عن المشاركة في قوة العمل، وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى خفض الإنجاز.

وإذن فإن الأمر يقتضي إيجاد المزيد من فرص العمل؛ ليتسنى للأفراد العاطلين تكوين عادات سلوكية عن العمل، ومن ثَم تعليمهم الإنتاج بدلًا من التعطل، وستكون المحصلة النهائية لانتظام العاطلين في وظائف وأعمال مختلفة، التنمية المتواصلة لذوي المهارات العلمية والفنية، وذلك هو الربح بلغة الاقتصاد.

**٢- تقليل معدلات الفقر**

تشير البيانات أن نسبة الفقر في عموم الأقطار العربية لَمَّا تزل بعدُ مرتفعة، ومما يخشى منه أن ينشغل الأفراد بهموم المعيشة أكثر من انشغالهم بهموم الإنجاز، لذا فإن ارتفاع نسبة الفقر، تعد معوقة للإنجاز، وللتقليل من معدلاته يقتضي الأمر هنا، اتباع سياسات اقتصادية عقلانية في استثمار الموارد،

وفي توزيع الثروة، تلك السياسات كفيلة بخفض معدلات الفقر.

**٣- اتباع العدالة في توزيع الثروة**

لعل من العوامل التي تضعف الإنجاز أن يكون ثمة خلل في التوزيع والشواهد الواقعية، فضلًا عن البيانات الرسمية تشير إلى غياب العدالة التوزيعية على مستوى المجتمع ككل، مما يعني أن الإنجاز آخذٌ بالانخفاض في الوقت الحاضر؛ ولكي نتدارك هذا الانخفاض ينبغي أن تكون هناك عدالة في توزيع الثروة، هذا التوزيع إما أن يكون على أساس ما يبذله الفرد من جهد، ،وإما أن يكون على أساس الكفاءة التي يتمتع بها، وبذلك نضمن استثارة الدافع نحو الإنجاز.

**٤- إعداد قوة عمل وطنية**

إن أحد العوامل الدالة على الإنجاز في المجتمع أن تكون قوة العمل وطنية خالصة، وإذا نحن طبقنا ذلك على قوة العمل العربية سنجد أن بعض الأقطار العربية، وفي مقدمتها أقطار الخليج ما يزال العنصر الأجنبي له الغلبة؛ إذ تشير الإحصاءات أن (٧٦٪) من قوة العمل هناك هي أجنبية[٤]. وهذا يشير أن (٢٤٪) من قوة العمل وطنية وهي نسبة تكاد تكون قليلة، مما يعني أنها بحاجة إلى فترة زمنية تكاد تكون طويلة لتكوين قوة عمل وطنية، تنسجم مع ظروف البيئة المحلية من جهة، ومع طبيعة الأعمال والوظائف المتوفرة من جهة أخرى.

## رابعًا: معالجة المسألة السياسية

من المفيد الإشارة هنا أن المسألة السياسية تعني: "قدرة النظام السياسي على إتاحة الفرصة للأفراد في المشاركة في الحياة السياسية، مع الإقرار بالتعددية الحزبية وحرية الرأي، وإشاعة ثقافة المواطنة بين عموم الأفراد، ووجود دستور ينظم العلاقات بين كل الأطراف داخل المجتمع".

إن المسألة السياسية في المجتمع العربي عمومًا تعاني من الاختلال والقصور، ولعل ذلك يعود إلى غياب مقومات هذه المسألة، وللتغلب على هذا القصور أو الخلل نجد أن من الضروري إجراء معالجة لمكوناتها، هذه المعالجة تتضمن:

### ١ - تنشيط الحراك السياسي

إن المقصود بالحراك السياسي: "هو ذلك الحراك الذي ينتقل فيه الفرد من وضع سياسي معين إلى وضع سياسي آخر قد يكون أعلى أو أدنى"، والمطلوب هنا إتاحة المجال أمام الجميع بالتحرك والانتقال لشغل مراكز سياسية معينة، وإذا نحن أمعنا النظر في الحراك السياسي السائد في عموم الأقطار العربية نجده يتصف بالتباين، وهذا التباين يرجع إلى اختلاف التوجهات الأيديولوجية للنخب الحاكمة.

فالأقطار العربية في الخليج يكاد ينحسر فيها الحراك السياسي، وذلك لمحدودية الانتخابات السياسية إلى جانب قلة التعيينات في المناصب السياسية؛ إذ إن الحكومة تكاد تحافظ على تشكيلتها الوزارية لعديد من السنوات، ومن هنا يغدو الحراك على الصعيد السياسي بطيئًا.

وفي أقطار المشرق العربي لم يكن حالها بأفضل من حال الأقطار الخليجية، باستثناء لبنان والأردن؛ إذ يلاحظ في هذين القطرين بعض الشواهد الواقعية

التي تشير إلى وجود حراك سياسي، ولعل من أبرز هذه الشواهد: وجود الانتخابات البرلمانية مصحوبة بحملات دعائية لهذا المرشح أو ذاك، كما أن التشكيلة الوزارية عرضة للتغيير بين فترة وأخرى، كذلك فإن النظم السياسية في هذين القطرين تتيح لبعض المواطنين الفرصة -ولو أنها ضئيلة- في شغل المناصب السياسية؛ إذ لمَّا يزل بعدُ توزيع المناصب السياسية متأثرًا بالطابع العشائري، أو القبلي، أو الطائفي، أو متأثرًا بمراكز القوة والنفوذ.

وعلى ذلك فإن الفرد الذي يمتلك نفوذًا ماليًّا على سبيل المثال يغدو مرموقًا في عيون السلطة، أو يصبح محط أنظار السلطة، وهذا معناه أنه في حال إجراء تغيير وزاري قد تسند إليه حقيبة وزارية معينة، أو ربما تسند إليه وظيفة سياسية ذات صلة برئيس الحكومة أو رئيس الدولة، أو تسند إليه وظيفة محافظ لإحدى المدن، وهكذا دواليك... ومع أن الأمر على هذا النحو لا يغدو حراكًا سياسيًّا بالمعنى الدقيق للحراك، ولكنه يبدو أفضل من الحالة الساكنة التي نجدها في أقطار الخليج.

وتأسيسًا على ما سبق يمكن تسمية هذا الحراك بالحراك السياسي المشروط أو المقيَّد، إن جاز لنا التعبير، فهو إذن حراك ولكنه مقيد أو مشروط بشروط معينة.

أما في مصر والمغرب العربي، إذ يمكن أن نلمس مظاهر هذا الحراك بذيوع وانتشار الانتخابات البرلمانية أو الانتخابات السياسية أو تغيير التشكيلة الوزارية أو تعيين الأفراد للمناصب السياسية، ولو أن مظاهر هذا النوع من الحراك يظل مقيدًا بالنفوذ أو القوة، وآية ذلك فإن الحراك السياسي في المجتمع العربي حراكًا ساكنًا في بعض الأجزاء منه، ومقيدًا في أجزاء أخرى، أو هو حراك سياسي إلى حد ما في أجزاء ثالثة.

إن المطلوب هنا أن تكون للأفراد حرية التحرك داخل المجتمع؛ بهدف شغل المراكز السياسية المختلفة.

**٢- حل معضلة الدستور**

إن إيجاد الحلول الناجعة لمسألة الدستور الذي باتت تعاني منه البلاد العربية سيفضي إلى تقليل بعض المشكلات المتعلقة بالمسألة السياسية؛ وذلك لأن الدستور سيتم بموجبه تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم من جهة، وكذلك تنظيم العلاقات بين المحكومين أنفسهم من جهة أخرى، ووفقًا لهذا المنطق سنضمن حقوق الأفراد داخل المجتمع، وفي الوقت نفسه معرفة الواجبات الملقاة على عاتقهم؛ وبذلك فإن إيجاد الحل المناسب لمعضلة الدستور سيشيع حالة من الأمان والطمأنينة بين الأفراد، فضلًا عن سيادة الشعور بالمواطنة، وهذا سيترتب عليه الارتقاء بإنجاز الأفراد إلى مستوى يتناسب مع قدراتهم العقلية.

**٣- الإقرار بالتعددية السياسية**

لا بد من الإشارة في هذا السياق إلى أن الحياة السياسية لا تستقيم ما لم تكن هناك تعددية سياسية، أي: السماح للأحزاب السياسية أن تمارس نشاطاتها الحزبية دون رقيب شريطة أن لا تخل هذه التعددية بالقواعد الخلقية العامة وبالاندماج الوطني، وبطبيعة الحال فإن إشاعة التعددية السياسية ستفضي إلى مشاركة فعالة في القرارات المصيرية، ولا سيَّما تلك المتعلقة بحياة المواطن إلى جانب حرية التعبير عن الرأي علانية، ودون الخشية من ملاحقة السلطات.

**٤- الإقرار بتداول السلطة**

من الضروري الإقرار بتداول السلطة وعدم احتكارها من جانب شخص معين أو حزب معين، شريطة أن يتم هذا التداول بأسلوب ديمقراطي يتيح

للجميع انتقاء النخبة المناسبة للحكم.

**٥- إيجاد مفهوم جديد للمواطنة**

تعني المواطنة citizen ship العلاقة الحادثة بين الفرد والدولة التي يعيش فيها على أن هذه العلاقة تتحدد طبقًا للقانون[٥] عن هذه الدولة، وبموجبه تتقرر حقوق الفرد والواجبات الملقاة على عاتقه، وبذلك فإن هذه العلاقة محكومة بطرفين، فأما الطرف الأول الحقوق التي يتمتع بها الفرد بوصفه مواطنًا داخل المجتمع، وأما الطرف الثاني حقوق المجتمع على الفرد، وعادة ما يعبر عنها بالواجبات، ومن المفيد هنا أن نقتطف بعض الأمثلة من الحقوق والواجبات، بهدف تكوين تصور واضح عن المواطنة.

فمن الحقوق التي يتمتع بها الفرد: الحق في التمتع بمباهج الحياة، والحق في التمتع بالطبيعة، والحق في الزواج، والحق في الإنجاب، والحق في التفاخر بنسبه العشائري أو القبلي، شريطة أن لا يخل بعملية الاندماج الوطني، والحق في أداء طقوسه الدينية، والحق في المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بمصيره داخل الوطن، والحق في المشاركة في الحياة السياسية، والحق في التمتع بثروة الوطن، والحق في أن يعامل على السواء عندما يكون في خصومة مع غيره، والحق في التمتع في الأمن والطمأنينة، والحق في التمتع بوظيفة تدر عليه دخلًا يشبع من خلاله حاجاته الشخصية والاجتماعية، وكثير من هذا القبيل.

ومقابل هذه الحقوق فإن ثمة واجبات، لا بدَّ أن يحرص على أدائها، ولعل من بينها: واجب المواطن في الدفاع عن الوطن في أوقات المحن، وواجبه في المحافظة على الممتلكات العامة، ومن واجبه أن يزيد الإنتاج ويحسن من نوعيته، وكذلك واجبه أن يحافظ على مقدساته، تلك أمثلة من بعض الواجبات التي يحددها القانون في الدولة.

إذا نحن تمعنا في مفهوم المواطنة ضمن نطاق المجتمع العربي، نجد أن ثمة تأكيدًا للطرف الثاني وهو الواجبات، وإهمال للطرف الأول وهو الحقوق.

وهو ما يدعونا إلى القول: إن هذا المفهوم لم يترسخ بعد في المجتمع العربي، ويرجع ذلك إلى عدد من الأسباب، ولعل من أهمها:

أ- أن غياب الدستور قد أفضى إلى غموض مفهوم المواطنة، وعدم وضوح الشروط الدالة على اكتساب هذا المفهوم.

ب-أن مفهوم المواطنة في بعض البلاد العربية يخضع لأيديولوجية النخبة الحاكمة، وهذا معناه أن النخبة الحاكمة هي التي تحدد درجة المواطنة للفرد، وتحديد درجة المواطنة يعتمد بطبيعة الحال على الانتماء إلى حزب النخبة الحاكمة[٦] بغض النظر عن إخلاصه وولائه للوطن والتضحية من أجله.

وعلى ذلك، فإن المواطن من وجهة نظر النخبة الحاكمة هو الحزبي، والحزبي هنا يُصنَّف إلى درجات، فمن كانت جماعته المرجعية (العشيرة، أو القبيلة، أو الطائفة...) من المقربين للنخبة الحاكمة، أصبح مواطنًا حزبيًّا من الدرجة الأولى، وإن كانت جماعته المرجعية أقل قربًا أصبح مواطنًا حزبيًّا من الدرجة الثانية، وإن كانت جماعته بعيدة كل البعد كل عن النخبة الحاكمة، أو لنقل: إنها على غير وفاق مع النخبة الحاكمة أصبح مواطنًا حزبيًّا، و لكن بدرجة رابعة أو خامسةَ.

وإذن فإن التمتع بحقوق المواطنة يعتمد على شرطين اثنين هما: الانتماء إلى حزب النخبة الحاكمة، والعلاقة الوثيقة بين النخبة الحاكمة والجماعة المرجعية للفرد.

وهنا نصل إلى مسألة لا بدَّ من الإشارة إليها وهي أن تصنيف الأفراد إلى

فئات موالية وفئات غير موالية، سيجعل من مفهوم المواطنة لا يستقر على حال هذا من جهة، كما لا تتيح مثل هذه الإجراءات المجال لقنوات التنشئة الاجتماعية لتأكيد هذا المفهوم لدى الأفراد من جهة أخرى.

يتضح من ذلك أن مفهوم المواطنة في المجتمع العربي غير ثابت، ومما زاد من تغيره وعدم ثباته غياب الدستور الذي ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم عند تداول السلطة، إلى جانب أن النخب الحاكمة اجتهدت في وضع معايير تعسفية، صنفت -بموجبها- الناس إلى موالين وغير موالين، طبقًا للانتماء إلى حزب السلطة والجماعات المرجعية التي ينتمي إليها الأفراد.

## خامسًا: معالجة المسألة التربوية

نقصد بالمسألة التربوية الكفاءة التي تتمتع بها المؤسسة التربوية، وتقاس الكفاءة عادة من خلال نوعية المخرجات، وهذه تعتمد بدورها على نوعية المدخلات، فكلما كانت المدخلات تتمتع بشيء من الكفاءة كانت المخرجات هي الأخرى بمستوى من الفعالية والكفاءة، والعكس صحيح تغدو المخرجات غير كُفْأة، إذا كانت المدخلات لا تتمتع بالفعالية والكفاءة المطلوبة.

وإذن فإن كفاءة المؤسسة التربوية تعتمد بالدرجة الأساس على نوعية مخرجاتها، وحتى نتعرف على مستوى كفاءة المؤسسة التربوية في البلاد العربية، نقول: إن ثمة أنواعًا من الكفاءة في الميدان التربوي هي:

١ - الكفاءة الداخلية.
٢ - الكفاءة الخارجية.
٣- الكفاءة الكمية.
٤ - الكفاءة النوعية.

والآن نتناول الكفاءة التربوية بأنواعها في شيء من التفصيل:

### ١ - الكفاءة الداخلية

نقصد بالكفاءة الداخلية قدرة المؤسسة التربوية على إنجاز المهمات المناطة بها، وهناك عدد من المهمات المناطة بالمؤسسة التربوية، ولعل من أبرزها: إعداد الملكات التدريسية، وكذلك إعداد المقررات الدراسية، فضلًا عن تهيئة الإجراءات الإدارية التي من شأنها تسهيل العملية التربوية، ولقياس هذا النوع من الكفاءة، هناك عدد من المؤشرات، من أهمها:

أ- مستوى التأهيل العلمي للملكات التدريسية.

ب- نسبة الملاك الوطني مقارنة بالمجموع الكلي[٧].

وبقدر تعلق الأمر المؤشر الأول نقول: إن مستوى التأهيل العلمي للملكات التدريسية متفاوت تبعًا للمرحلة الدراسية، فالمعلم عادة يجري إعداده في البلاد العربية على مستوى المعهد أو الجامعة، وقد أنشأت لهذا الغرض معاهد للمعلمين، كما استحدثت كليًّا للمعلمين أيضًا،، هدفها إعداد ملاك تدريسي للمرحلة الابتدائية.

ولكن هذه التجارب من الإعداد النظري ليس كافيًا، إذ إنها بحاجة إلى ساعات مكثفة تستغرق فترة زمنية تكاد تكون طويلة من التدريب الميداني. وملكاتنا التدريسية على مستوى التعليم الابتدائي، تشكو كثيرًا من قلة الخبرة في مجال التدريس إلى جانب صعوبة التعامل مع الأطفال، والحقيقة أن كثرة ساعات التدريب الميداني، سيقلل من الصعوبات التي تواجه المستجدون في الميدان.

أما على مستوى التعليم المتوسط والثانوي، فإن الملكات التدريسية فيها بحاجة أيضًا إلى ساعات من التدريب الميداني بما يوازي نصف سنوات الدراسة أو أقل من ذلك بقليل، وبطبيعة الحال فإن فترة التدريب ستزيد المتخرج خبرة في المجال التدريسي إلى جانب تنمية مهاراته التدريسية، وأما الملاك الجامعي، فإن غالبيته مؤهل للتدريس، والإشراف والإرشاد، عدا الفئات الحاصلة على درجة الماجستير، إذ يعوزها الخبرة التدريسية، فضلًا عن محدودية معلوماتها التخصصية، وهو الأمر الذي يجعلها تعاني الكثير من المشكلات أثناء التدريس.

وللتقليل من هذه المشكلات، يقتضي الأمر هنا إجراء دورات تربوية على مدار السنة الدراسية بهدف تطوير مهاراتها التدريسية والعلمية إلى جانب

مصاحبتها لبعض الملكات التدريسية، أثناء إلقاء المحاضرات، على أن هذه المصاحبة ينبغي أن تكون مع الملكات التي تمتلك الخبرة في التدريس لا تقل عن (١٥) سنة.

كما ينبغي أن يخصص لها بعض الساعات التدريسية بما لا يقل عن ساعتين في الأسبوع، وذلك جزء من عملية التدريب.

وأما بصدد المؤشر الثاني المتعلق بنسبة الملاك الوطني، يمكن القول: إن هناك تفاوتًا في هذا المجال، فلقد بلغت النسبة (١٠٠٪) في بعض الأقطار العربية مثل: مصر والعراق وسوريا، وفي أقطار الخليج وليبيا واليمن انخفضت نسبة الملاك الوطني إلى الملاك الوافد، في حين نجد في أقطار عربية أخرى غلبة الملاك الوطني على الملاك الوافد.

يتضح من ذلك أن المؤسسة التربوية لعموم البلاد العربية لا تتمتع بالكفاءة الداخلية المطلوبة، استنادًا إلى مُؤشرَيْ التأهيل العلمي ونسبة الملاك الوطني.

**٢- الكفاءة الخارجية**

نقصد بالكفاءة الخارجية قدرة المؤسسة التربوية على إنجاز أهداف المجتمع، تلك الأهداف المتمثلة بإمكانية هذه المؤسسة على استيعاب الأفراد في المراحل الدراسية كافة، ولعل معدل الاستيعاب في كل مرحلة دراسية يعد أحد المؤشرات المهمة في قياس الكفاءة الخارجية.

إن المتتبع للبيانات التربوية، يجد أن ثمة تغييرًا في الأوضاع التربوية للأفراد، وهذا يدل دلالة قاطعة على أن ثمة حراكًا تربويًّا، أخذ يشيع في المجتمع العربي، وهناك عدد من الأدلة والشواهد الإحصائية التي تشير إلى ذلك:

أ- لقد انخفضت نسبة الأمية في الفئة العمرية أقل من (١٥) سنة بشكل كبير، إذ وصلت إلى (٢٪) في معظم الأقطار العربية[٨] بيد أن نسبة الأمية بين الراشدين لم تزل بعد كبيرة، مما يستدعي جهودًا حثيثة لتقليل نسبتها، إذ تشير الإحصاءات في هذا الصدد إلى أن نسبة الأمية بين الراشدين بلغت حتى منتصف التسعينيات (٤٥٪)[٩].

وهذا يعني أن شيوع الأمية بين صفوف الراشدين بهذه النسبة يعد عاملًا معوقًا للإنجاز، فإذا علمنا أن زيادة التحصيل الدراسي يفضي إلى تحسن في المهارات، أدركنا أهمية العنصر المعرفي في تحسين نوعية العمل.

ب- شهدت معظم الأقطار العربية حراكًا تربويًّا في المراحل الدراسية كافة، فلقد ارتفع أعداد التلاميذ المسجلين في المرحلة الابتدائية من (١٢.٦) مليون تلميذ عام ١٩٧٠ إلى (٢٤.٩) مليون تلميذ عام ١٩٨٥، ثم ارتفع هذا العدد إلى (٣٦.٥) مليون تلميذ عام ١٩٩٥، وهذا يشير بطبيعة الحال إلى أن معدل الالتحاق في المرحلة الابتدائية قد ازداد من (٦٥٪) إلى (٨٦٪) ثم (٩٣٪) للسنوات الثلاث على الترتيب[١٠].

ومن المتوقع أن يزداد معدل الالتحاق في السنوات اللاحقة. بالرغم من أن هذا المعدل أقل مما هو موجود في البلدان الصناعية الذي وصل إلى (١٠٠٪)، وفي بعض البلدان النامية وصلت معدلات الالتحاق إلى أكثر من (٩٣٪)، والجدير بالإشارة أن ثمة عددًا من الأقطار العربية لما يزل بعد، معدلها في الالتحاق في المرحلة الابتدائية أقل من معدل الالتحاق العام في عموم الأقطار العربية، وتأتي الصومال والسودان وجيبوتي وموريتانيا في طليعة الأقطار العربية المتأخرة في تحقيق معدلات التحاق عالية.

وحقيقة الأمر أن ذلك يستدعي بذل المزيد من الجهود في هذه الأقطار

للارتقاء بمعدل الالتحاق فيها إلى ما يماثله في الأقطار الأخرى.

كذلك ارتفع عدد الطلبة المسجلين في مرحلة في الدراسة المتوسطة والثانوية من (٢١٪) عام ١٩٧٠ إلى (٤٧٪) عام ١٩٨٥، ثم واصل عدد الطلبة المسجلين في هذه المرحلة ارتفاعه حتى بلغ (٦٠٪) عام ١٩٩٥[١١] وبالرغم من وجود زيادة ملحوظة في أعداد الطلبة في هذه المرحلة من الدراسة، فإن هذه الزيادة هي أقل بطبيعة الحال، من معدل الالتحاق في البلدان الصناعية وبعض البلدان النامية.

لقد شهد التعليم العالي هو الآخر، ارتفاعًا في معدل الالتحاق إذ تشير الإحصاءات أن عدد الطلبة المسجلين في هذه المرحلة من الدراسة ارتفع من (٤٪) عام ١٩٧٠ إلى ( ٩.٨٪) عام ١٩٨٥، ثم واصل هذا العدد ارتفاعه حتى وصل (١٤.٧٪) عام ١٩٩٥، وهو معدل فاق معدلات الالتحاق في البلدان النامية، فلقد وصل معدل الالتحاق في البلدان النامية (٨.٨٪) عام ١٩٨٥، ثم ارتفع عام ١٩٩٥، إذ بلغ (١١.٤٪)[١٢].

هذا على مستوى المقارنة مع البلدان النامية فيما يتعلق بالتعليم العالي، ولكن عند مقارنة معدل الالتحاق في الأقطار العربية، بمعدل الالتحاق في البلدان الصناعية، نجد أن ثمة تأخرًا واضحًا في هذا المجال؛ فلقد بلغ معدل الالتحاق في البلدان الصناعية (٣٣.١٪) عام ١٩٨٥، ثم ارتفع هذا المعدل ١٩٩٥، إذ وصل إلى (٣٩.٩٪)[١٣].

وهذا يشير بطبيعة الحال إن الأقطار العربية ينبغي أن تبذل جهودًا حثيثة لزيادة معدل الالتحاق في هذه المرحلة من الدراسة، ولا سيَّما أن العالم ازداد تعقيدًا في عصر المعلومات، مما يقتضي زيادة المعرفة وتحسين مهارات الفرد وبهدف مجاراة الحضارة العالمية.

واضح أن المؤسسة التربوية في عموم البلاد العربية، طبقًا للبيانات الصادرة، لا تتمتع بالكفاءة الخارجية.

**٣- الكفاءة الكمية**

نعني بالكفاءة الكمية عدد التلاميذ والطلبة الذين ينتقلون من مرحلة دراسية إلى مرحلة أخرى بنجاح، وهناك ثلاثة مؤشرات لقياس هذا النوع من الكفاءة:

أ- معدل النمو.

ب- معدل التسرب.

جـ- معدل الرسوب[١٤].

فيما يتعلق بالمؤشر الأول نجد في البيانات التربوية الصادرة في هذا الصدد خير ما يعيننا على معرفة نسبة الزيادة المتحققة في أعداد التلاميذ والطلبة بين سنة وأخرى.

تشير البيانات التربوية أن نسبة الزيادة المتحققة في أعداد التلاميذ في المرحلة الابتدائية للسنوات (١٩٧٠، ١٩٨٥، ١٩٩٥)، كانت على التوالي (٦٥٪) و(٨٦٪) و (٩٣٪) كذلك ازدادت نسبة الطلبة المسجلين في المرحلتين المتوسطة والثانوية من (٢١٪) عام ١٩٧٠ إلى (٤٧٪) عام ١٩٨٥، ثم ازدادت هذه النسبة، إذ بلغت (٦٠٪) عام ١٩٩٥.

وكذا الحال مع التعليم العالي إذ ازدادت نسبة الطلبة المسجلين (٤٪) عام ١٩٧٠ إلى (٩.٨٪) عام ١٩٨٥، وفي عام ١٩٩٥، بلغت هذه النسبة (١٤.٧٪)، وهذا يعني أن المؤسسة التربوية طبقًا لهذا المؤشر تتمتع بالكفاءة الكمية.

أما المؤشر الثاني فهو معدل التسرب، فلقد وجد من البيانات أن المؤسسة

التربوية في بعض الأقطار العربية تعاني من معدلات عالية من التسرب، ولا سيَّما في المرحلة الابتدائية، على أن الأحياء الشعبية في المدن والمناطق الريفية قد سجلت معدلات عالية في هذا الصدد[١٥] ولإعطاء فكرة واضحة عن ظاهرة التسرب نشير في هذا السياق إلى بعض الأمثلة المنتقاة من البلاد العربية.

نقول: إن التسرب في مصر قد تراوح بين (٢٠٪- ٣٠٪) طبقًا لبيانات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في عام ١٩٩٧[١٦].

وإذا توجهنا صوب اليمن نجد أن نسبة التسرب عالية جدًّا إذ بلغت (٥٠٪) في المرحلة الابتدائية حصرًا[١٧]. وهذا يؤشر أن الوضع التربوي في حالة سيئة، مما يعني ضرورة التدخل لمعالجة الخلل الحاصل في المؤسسة التربوية عمومًا، على أن معدلات التسرب في أقطار أخرى قد سجلت أرقامًا قريبة من المعدل في مصر أو أقل من ذلك بقليل.

من ذلك يتضح أن المؤسسة التربوية لا تتمتع بالكفاءة الكمية طبقًا لمؤشر التسرب.

وفيما يخص المؤشر الثالث، وهو معدل الرسوب تشير البيانات التربوية إلى أن معدلات الرسوب في عموم البلاد العربية قد ارتفعت بشكل لافت للانتباه، فلقد بلغت هذه المعدلات في المرحلة الابتدائية: (١٦٪)، (٩٪)، (٥٪)، (١٦٪)، (١٢٪)، (١٨٪)، (١١٪)، على التوالي في كلٍّ من: العراق والجزائر ومصر وموريتانيا والمغرب وتونس والسعودية[١٨] كما بلغت معدلات الرسوب هذه في المرحلة الثانوية: (٢٧- ٣٣٪) ، (٩- ١٥٪)، (١٢-١٨٪)، (١٣٪) ، (١٦-٢٠٪)، (١٤- ١٧٪)، (١٤-١٥٪)، (١٢-١٥٪) (١٣-١٤٪) على التوالي في كلٍّ من: العراق والجزائر ومصر وموريتانيا والمغرب وتونس والسعودية وليبيا وسوريا[١٩].

وتأسيسًا على ما سبق، يمكن القول: إن المؤسسة التربوية لا تتمتع بالكفاءة الكمية طبقًا لمؤشر الرسوب.

**٤ - الكفاءة النوعية**

نعني بالكفاءة النوعية: الجودة التي تتمتع بها المخرجات التربوية، فقد تكون جودة هذه المخرجات عالية أو متدنية، وهناك بعض المؤشرات الدالة على هذا النوع من الكفاءة:

أ- نسبة المتعلمين إلى المعلمين.

ب- عدد الساعات التدريسية[٢٠].

وبقدر تعلق الأمر بالمؤشر الأول نقول: إن هذه النسبة تكاد تكون متفاوتة بين الأقطار العربية، وإذا نحن أجرينا مسحًا للنسبة الحاصلة وجدنا أن حصة المعلم الواحد من المتعلمين يكاد يبلغ (١٦) معلمًا في السعودية، وفي ليبيا ولبنان وصل هذا العدد إلى (١٧) متعلمًا، وفي اليمن تبلغ حصة المعلم (٦٠) متعلمًا، وفي بعض الأحيان تصل هذه الحصة إلى (١٥٠) متعلمًا، وفي مصر بلغت حصة المعلم (٤٥) متعلمًا، وفي العراق (٣٤) متعلمًا. علمًا بأن المعيار العالمي في هذا المجال هو (٢٠) متعلمًا.

إن من البين الواضح أن بعض الأقطار العربية تعاني من كثافة أعداد المتعلمين داخل القاعة الدراسية، وهو الأمر الذي يزيد من أعباء العملية التربوية، وبذلك فإن المؤسسة التربوية لا تتمتع بالكفاءة النوعية، طبقًا لهذا المؤشر.

وأما بصدد المؤشر الثاني المتعلق بعدد الساعات التدريسية، نشير إلى أن هناك عبئًا تدريسيًّا يعاني منه الملاك التدريسي في المراحل الدراسية كافة؛ فلقد بلغت الساعات التدريسية على مستوى التعليم الابتدائي والثانوي في العراق إلى (٤٠) ساعة أو يزيد في الأسبوع، كما وصلت الساعات التدريسية على

مستوى التعليم الجامعي إلى أكثر من (٢٠) ساعة أسبوعيًا.

أما في أقطار الخليج، فلقد تراوحت الساعات التدريسية بين (٢١- ٢٨) ساعة في الأسبوع على مستوى المرحلة الابتدائية[٢١]، وفي التعليم الجامعي بلغت الساعات التدريسية (١٠-١٢)ساعة أسبوعيًا[٢٢]، وتكاد هذه الساعات لا تشكل عبئًا لعضو هيئة التدريس، إذ قورن بأقرانه في الجامعات العربية الأخرى.

وفي مصر لم يكن حال الملاك التدريسي بأحسن مما عليه في الأقطار العربية الأخرى، إذ إن الملاك التدريسي هناك يعاني من أعباء تدريسية جمة، ابتداءً من المرحلة الابتدائية وانتهاءً بمرحلة التعليم الجامعي، فعلى سبيل المثال كان الملاك التدريسي في الجامعة مُحَمَّلًا بعدد كبير من الساعات التدريسية، ولقد فاقت النصاب الرسمي، إذ تراوحت معدلاتها بين (٨.٦) ساعة يوميًا لعضو هيئة التدريس بدرجة مدرس إلى (١٠.٣٠) ساعة يوميًا، لعضو هيئة التدريس بدرجة أستاذ مساعد[٢٣].

وإذا نحن عقدنا شيئًا من المقارنة بين الساعات التي تصرف على التدريس في جامعاتنا والجامعات البريطانية على سبيل المثال وجدنا ما يصرف على التدريس في الجامعات البريطانية قد بلغ (٧.٣٠) ساعة في الأسبوع[٢٤]، في حين تخصص (١٣) ساعة للبحث العلمي، وفي الجامعات الأمريكية يصرف عضو هيئة التدريس (٧) ساعات في التدريس، ويخصص أكثر من (٢٣) ساعة للبحث العلمي[٢٥].

إن كثرة الساعات التدريسية، سيترتب عليها آثارًا نفسية فضلًا عن الآثار التربوية السيئة، وفي هذا السياق نوجز أبزرها:

١- أن زيادة عدد الساعات التدريسية للملاك التدريسي، سيؤدي إلى

الإحساس بالملل، ومن ثَمَّ الإحساس بالرتابة والسأم، مما يفقد العملية التربوية من قيمتها العلمية.

٢- كما أن هذه الزيادة في عدد الساعات سوف تعمد إلى عدم إتاحة المجال للملاك التدريسي بمتابعة المستجدات أو تجديد معلوماته، وبالمحصلة النهائية ستفضي هذه الزيادة إلى عرقلة النمو المهني.

٣- ولعل زيادة الساعات التدريسية يؤدي إلى تدني نوعية المخرجات، وذلك بعدم الاهتمام في إنهاء المادة المقررة، وكذلك عدم تيسر الوقت الكافي لإجراء التغذية المرتدة؛ لمعرفة مستوى إجادة المتعلم لها.

٤- أن الإحساس بالتعب والإنهاك جراء الساعات المتواصلة في التدريس، سيفضي إلى إضعاف عمليات الإرشاد النفسي والتوجيه التربوي، تلك العمليات الإرشادية التي يكون المتعلم بحاجة إليها طول العمل الدراسي.

٥- كذلك يفضي الإحساس بالتعب والإنهاك إلى إضعاف العلاقة الإنسانية بين المعلم والمتعلم، تلك العلاقة التي تستند إلى الحوار، والإنصات، وتبادل الرأي، وعلى ذلك فإن كثرة الأعباء ستضعف هذه العلاقة، ومن ثَمَّ ستشيع علاقات إنسانية تنطوي على التذمر والتوتر.

واستنادًا إلى بيانات هذا المؤشر نقول: إن المؤسسات التربوية لا تتمتع بالكفاءة النوعية، نخلص إلى القول: إن المؤسسة التربوية في كثير من البلاد العربية، لا تتمتع بالكفاءة المطلوبة وحتى تصبح هذه المؤسسة فاعلة، نجد من الضروري التنبيه إلى:

١- معالجة الخلل الحاصل في المؤشرات الدالة على كل نوع من الكفاءة، وعلى سبيل المثال لا الحصر، إذا أردنا أن تكون المؤسسة التربوية ذات كفاءة داخلية، علينا بمعالجة المؤشرات الدالة عليها، تلك المؤشرات التي تنحصر بإعداد المعلم إعدادًا تربويًّا قادرًا على إجادة التدريس طبقًا

لأساليب الإعداد السائدة في بعض المجتمعات المنجزة.

وكذلك السعي المتواصل إلى جعل الملاك التدريسي في المؤسسات التربوية ملاكًا وطنيًّا خالصًا، وذلك من أجل المحافظة على الأنساق القيمية السائدة، إلى جانب المحافظة على تراث ولغة المجتمع، ولعل الأمر نفسه ينطبق على الأنواع الأخرى من الكفاءة، فمن خلال معرفة المؤشرات الدالة على كل نوع من الكفاءة نتمكن من معالجة القصور والخلل الحادث في المؤسسة التربوية، ذلك الخلل الذي أفضى إلى إضعاف كفاءتها، وهذا بدوره قد أضعف الخطاب الصادر عنها؛ ومن ثَمَّ عدم التأثر بهن وبذلك تغدو المسألة التربوية في حال إصلاحها على هذا النحو، إحدى المرتكزات الرئيسة للمجتمع المنشود؛ مجتمع الجدارة.

٢- لقد أصبحت التربية في البلاد العربية عاملًا مشجعًا على الهجرة، وليس بالعامل الجاذب إلى رفد مؤسسات المجتمع بالملكات المطلوبة، والحقيقة أن ذلك يقتضي إعداد الخطط التربوية للتقليل من هجرة الكفاءات ثم تأهيلها للعمل في الأماكن المناسبة التي تنسجم مع مؤهلاتها العلمية.

٣- بما أننا نعيش في عصر المعلومات، فإن الحال يقتضي أن نأخذ بأدواته ومعداته، ليتسنى لنا فهم واستيعاب الحضارة العالمية، ولعل إدخال الحاسوب إلى مدارسنا وجامعاتنا وإجادة التعامل معه، ربما يعد إحدى الأساليب لفهم واستيعاب هذه الحضارة.

٤- ولعل من الإصلاحات الواجب إدخالها، أن تكون هناك حرية علمية، بحيث يتمكن الباحث في مراكز البحوث، أو المعلم في قاعة الدرس، أو الأستاذ الجامعي في محاضراته، أن يعبر عن آرائه بكل حرية، دون مراعاة التوجهات الأيدلوجية للنخبة الحاكمة.

لذا أصبح لزامًا أن تأخذ مؤسساتنا التربوية بالحرية العلمية، تلك الحرية التي تضمن لكل المشتغلين في الميدان العلمي، حرية الطرح أو البحث بعيدًا عن سلطة الرقيب.

## سادسًا: معالجة المسألة الثقافية

لقد شغلت المسألة الثقافية اهتمام المثقفين العرب عمومًا، انطلاقًا من مقولة: إن الثقافة وما يتعلق بها من شئون هي في وضع لا يحسد عليه، ولعل ذلك يعود إلى أن الخطاب الثقافي لم يعد يتمتع بحرية الطرح والتناول والجرأة في معالجة الموضوعات المختلفة، والأهم من ذلك أنه لم يعد ذلك الخطاب القادر على جذب انتباه الأفراد، ومن ثَمَّ التأثير في آرائهم ومعتقداتهم ولكي يكون مؤثرًا لا بد من أن تكون رسائله مؤثرة أي: تنطوي على الإقناع بدرجة كافية، لذا فإن الأمر يقتضي إحداث سلسلة من التغييرات التي من شأنها ، أن تجعل الخطاب الثقافي فاعلًا في تشكيل الآراء والمعتقدات.

### ١ - الإذاعة

ينبغي أن تتخلص الإذاعة من خطابها الذي أخذ يتواتر كل يوم في التعبئة لخطاب السلطان أو التركيز على خطاب يبعث السأم والملل في محاولة لتغطية الساعات المقررة للبث، كما ينبغي على الإذاعة، أن تنبذ فكرة أن كل الناس يستمعون لخطابها، وإن كانت نوعيته رديئة.

إن الإذاعة -لكي تجذب انتباه المستمعين، ومن ثم التأثير في آرائهم- يجب أن تضع خطة جديدة يتم من خلالها إشباع حاجات الأفراد تلك الحاجات التي توجز في التسلية والترفيه، بطريقة لا تتعارض مع الأعراف السائدة، وتخصيص مدة زمنية لإذاعة المقطوعات الموسيقية الراقية التي تعمد إلى تهذيب الذوق بعيدًا عن ضجيج الآلات الحديثة، وكذلك إشباع حاجة الأفراد إلى معرفة كل جديد في عالم اليوم، ومن الضروري تخصيص أوقاتٍ معينة لعرض الأخبار السياسية التي تحدث هنا وهناك من العالم، على أن تقدم لهذه الأخبار التفسيرات العلمية، إذ يقدمها عدد من المتخصصين.

ومن الضروري كذلك، الاهتمام بالتاريخ العربي، دون تزويق، أو تحريف، أو زيادة على أحداثه، ويجب أن تكون الفكرة من تناول التاريخ، تبصير المستمع بالوقائع وتصحيح معلوماته التي استمدها من مصادر محرفة، واستمدها من مصادر لمؤلفين بالغوا في سرد تفاصيل الواقعة أو الحادثة أو أحجموا عن ذكر بعض التفاصيل، وذلك تعصبًا لهذا الطرف أو ذاك.

وينبغي أيضًا أن تبتعد الإذاعة عن تناول خطاب العنف، الذي يركز على أننا أمة حرب وقتال ومعارك، وأن تشرع باستبداله بخطاب آخر يركز على التذوق الجمالي والتحسس بجمالية الطبيعة، إذ يكفي الإنسان العربي الآن الضغوط الحياتية المتلاحقة التي يتعرض لها.

وإذن فإن الإذاعة مطالبة بأن تسهم بخطاب يبعث على الاسترخاء بهدف تخفيف التوتر، ليتسنى للأفراد تكوين توجه حياتي متفائل، يزيد من دافعيتهم نحو الحياة، ومن ثَمَّ يزيدهم تطلعًا إلى مستقبل أكثر وضوحًا.

**٢- التلفزيون**

لقد كان الخطاب التلفزيوني، مزيفًا لوعي الأفراد في كثير من البلاد العربية، ولما كان كذلك، فهو خطاب مقاوم للإنجاز، وحتى يصبح هذا الخطاب باعثًا على العطاء ينبغي إنتاج خطاب يراعي جملة من الأمور:

أ- أن يبتعد الخطاب التلفزيوني -قدر الإمكان- عن العنف في جذب المشاهدين، وأن يركز على برامج أقل إثارة، وهذا يستلزم التقليل من عرض المواد الأجنبية واستبدالها بمواد درامية من إنتاج عربي.

ب- من الضروري أن يكون الهدف من الإعلانات التلفزيونية، الترويج لسلع أو خدمات معينة تشبع حاجة لدى المستهلك، أما الترويج بهدف الحصول على الأرباح فذلك يؤدي إلى استثارة مشاعر الحسرة والحرمان لدى بعض الأفراد الذين لا يتمكنون من اقتنائها.

جـ-ومن الضروري أيضًا أن تكون طروحات الخطاب التلفزيوني على قدر من الواقعية، وهذا معناه أن يكون الخطاب التلفزيوني أمينًا في الطرح والتناول، والحقيقة أن الأمانة في الطرح والتناول، ستجعله مفضلًا لدى المشاهدين ومن ثَم الحرص على متابعة رسائله.

د- ولعل الواقعية في الطرح والتناول لا تقتصر على الخطاب التلفزيوني الموجه إلى الكبار وحسب، بل إن الواقعية مطلوبة أيضًا في الخطاب التلفزيوني الموجه إلى الصغار، فلقد شاع في الخطاب الموجه إلى الصغار، ولا سيَّما في أفلام الكرتون، الإسراف في الخيال، ذلك الخيال الذي يركز على صنع الأحداث بطريقة غير معقولة، إلى جانب صعوبة إقناع الصغار بالطريقة التي حدثت فيها.

ولعل الأخطر من ذلك، أن هذا الخطاب ينطوي على الكثير من العنف الذي يستعمل فيه البطل آلات ومعدات في قتاله يحملها على جسده، فضلًا عن قدرته في الانتقال من مكان إلى آخر، أو الطيران إلى أعالي السماء، أو اقتحام الأماكن المجهولة.

نقول: ينبغي أن تكون هناك عقلنة للخطاب الموجه نحو الصغار، وذلك بتركيزه على عادات سلوكية تنسجم مع الإنجاز أولًا، ومع الأنماط السلوكية الإيجابية المطلوب إشاعتها بين صفوف الصغار ثانيًا.

هـ-وعندما نطالب الخطاب التلفزيوني بالتخلي عن العنف، نطالبه أيضًا بالتخلي عن التركيز على جسد المرأة، وعلى وجه التحديد، التخلي عن إبراز مفاتنها، وذلك في محاولة لاستثارة الحاجة الجنسية لدى عموم المشاهدين، ومن ثَم جذب انتباههم إلى رسائله المتواترة في هذا الصدد.

من ذلك يتضح أن الخطاب التلفزيوني -إن أخذ بتلك الإجراءات- سيفضي إلى تشكيل اتجاهات مؤيدة للإنجاز.

٣- السينما

إن الخطاب السائد في السينما العربية في الوقت الحاضر، يركز على تغييب التوجه المجتمعي، ويدعو إلى التوجه نحو المتعة الآنية وإشباع الرغبات ولكي تواكب السينما انعربية خطاب الإنجاز، يقتضي اتباع الأساليب الآتية:

أ- من الضروري أن تعمد السينما إلى طرح خطاب جديد يقلل من تناول العلاقات الغرامية الحادثة بين الشباب، والتركيز على المشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يعاني منها المجتمع في محاولة لتثقيف الجيل الناشئ بمسئولياته إزاءها.

ب-ومن الضروري أيضًا تقليل هيمنة القطاع الخاص على الإنتاج السينمائي، إذ إن بقاء هذه الهيمنة، سيفضي إلى استمرار الخطاب السابق.

جـ-ولعل إخضاع الإنتاج السينمائي إلى البرمجة والتخطيط من جانب المؤسسات الثقافية، مسألة باتت في غاية الأهمية.

٤- المسرح

لقد غلب على المسرح العربي، الاتجاه الذي يدعو إلى الفكاهة والهزل، وغياب واضح للنقد الاجتماعي أو التعرض إلى موضوعات هي في مسيس مباشر بحياة الناس، ولعل ذلك يعود إلى أن الجمهور الذي يتابع العروض الجادة، أخذ بالتناقص بمرور الوقت، وفضلًا عن سيطرة فكرة الأرباح المتحققة من العروض الفكاهية، وبذلك أصبح حال المسرح حال المشاريع التجارية، هذا لا يعني غياب الاتجاه النقدي عن المسرح العربي، إذ إن هناك تجارب مسرحية في بعض البلاد العربية قد أثبتت نجاحًا منقطع النظير،

ولكي يكون المسرح العربي وسيلة اتصال فعالة، تواكب عمليات التغيير الاجتماعي الحادثة في البلاد العربية، يجب أن يتخلى عن التهريج والفكاهة التي تبعث السأم والملل لدى المشاهد، ولكن من الممكن الاعتماد على الفكاهة في تناول موضوعات النقد الاجتماعي، ذلك أن تناولها بهذه الطريقة، سيكون

أدعى إلى جذب الانتباه إليها، ومن ثَم فإن التأثير المطلوب إحداثه، سيكون أكثر فاعلية من النصوص الجادة، التي يغلب عليها الأسلوب التقريري والمباشرة، كذلك ينبغي على المسرح أن يتخلى عن التقاط الألفاظ البذيئة التي يتحدث بها المنحرفون، وأن يستعمل ألفاظًا يغلب عليها الذوق والوقار.

إن مما يجب الإشارة إليه في هذا الصدد، أن بعض المسارح قد تحولت إلى أماكن عبث وسخرية وإذاعة فساد، بسبب ذيوع وانتشار العروض الغجرية، وحتى لا يزيد عدد هذه العروض، فإن المسرح العربي مطالب بالعودة إلى الخطاب النقدي الجاد، الذي شاع في العقد السادس والسابع من القرن العشرين.

**٥- المطبوعات الثقافية**

إن ثمة خللًا أو قصورًا في نوعية مطبوعاتنا الثقافية؛ ولمعالجة هذا الخلل أو القصور ينبغي اتباع الأساليب الآتية:

أ- في ميدان الصحافة ينبغي التخلي عن صحافة الولاء والتعبئة والتوجه نحو صحافة التعدد، إذ إن مثل هذا النوع من الصحافة يفضي إلى تشكيل مناخ اجتماعي يسمح بالاختلاف مع الآخر، وفي الوقت نفسه يدعو إلى التوجه نحو الإنجاز.

ب- وبصدد الكتاب ينبغي مراعاة سياسة عقلانية في نشر الكتاب وتوزيعه في عموم البلاد العربية، وذلك بتسهيل إجراءات طباعته وحرية انتقاله وسهولة اقتنائه من جانب القارئ، ومنع القيود المفروضة على بعض العناوين التي لا ينسجم محتواها مع بعض التوجهات الأيديولوجية، وكذلك ضمان حقوق التأليف.

ولعل من المفيد الإشارة هنا التركيز على عناوين تتناول موضوعات الساعة، ومحاولة التعجيل بنشرها قبل تقادم الزمن عليها لكي يكون القارئ

على صلة مباشرة بالوقائع التي يدور حولها الكتاب.

جـ- وفيما يتعلق بالمجلة، يمكن القول: إن بعض مجلاتنا الثقافية -وحتى تلك التي يغلب عليها الخطاب العلمي- أصبحت باعثة على السأم والملل، مما أدى إلى أن تكون كتلة ورقية تخلو من المضمون الثقافي أو العلمي، ولكي تتحول مثل هذه المجلات إلى كتلة ورقية نقول: يقتضي الأمر إعادة النظر فيها، وذلك بجعل خطابها أكثر ثراءً، وهذا يتحقق من خلال غلبة الموضوعات المتعددة بدلًا من الموضوعات التي تتناول الجانب السياسي أو الجانب الاقتصادي أو الجانب الاجتماعي.

كما ينبغي للمجلات التي يغلب عليها الخطاب العلمي، التخفيف من هذا الخطاب لكي يتسنى للأفراد من غير المتخصصين فهمها واستيعابها، وحتى نبعد الملل منها وصعوبة الفهم الذي يغلب عليها، نجد من الضروري تبسيط الخطاب فيها، ومع الالتزام بالتقاليد العلمية المرعية.

إن مما يجب الإشارة إليه في هذا الصدد أن انتظام إصدار المجلات بخطاب ثقافي رصين سيفضي إلى تكوين تقاليد علمية أو فكرية، تلك التقاليد التي تؤكد الجد والمثابرة والإخلاص.

د- وبالنسبة لأدب الأطفال، نشير إلى أنه من الضروري أن يكون هذا الأدب أكثر فاعلية في خطابه الموجه إلى الأطفال، وذلك باعتماد أساليب أكثر عقلانية في المخاطبة، وهذا معناه أن أساليب الطرح ينبغي أن تكون أكثر واقعية، ليتسنى للأطفال تكوين تصورات عن المحيط الاجتماعي بسهولة ويسر.

ونشير أيضًا أن أدب الأطفال ينبغي أن يتحرر من التوجهات الأيديولوجية، وذلك لإتاحة المجال أمام الكُتَّاب من مخاطبة الأطفال بطريقة تخلو من التوجيه المسبق، أو بعبارة أخرى: إتاحة المجال أمام الكُتَّاب بانتقاء

الطريقة المناسبة في إيصال الخطاب المطلوب.

كما ينبغي لأدب الأطفال أن يخضع للتخطيط في انتقاء المجموعات القيمية إذ إن هناك تفاوتًا كما ذكرنا في الفصل الثالث، في طرح المجموعات القيمية في عموم البلاد العربية، وهذا يستلزم بطبيعة الحال، اللجوء إلى فلسفة واحدة يعتمد عليها في انتقاء الأنساق القيمية المطلوب بثها إلى الصغار.

### سابعًا: انتقاء القادة

إن المتتبع لعمليات الإنتاج في مواقع العمل المختلفة سيجد في الحال أن ثمة علاقة ارتباطية تجذب الانتباه بين نمط القيادة والإنجاز، وهذا معناه أن نمطًا قياديًا معينًا يرتبط بنمط معين من الإنجاز ومن أجل فهم هذه العلاقة، نقول: إن النمط القيادي الذي يستند إلى الكفاءة والخبرة والقدرة على إدارة الآخرين، يرتبط بنمط من الشخصية ذلك النمط الذي يتصف بالدأب والنشاط والجد والمثابرة.

وإذن فإن العلاقة بين القيادة والإنجاز، هي علاقة وثيقة، ولكي تتحقق هذه العلاقة في مواقع العمل المختلفة ينبغي انتقاء الأفراد الذين تتوافر فيهم الصفات الدالة على القيادة.

ومن أجل الإلمام بهذه الصفات نستعرض في أدناه أبرزها:

١- أن يكون القائد خبيرًا، بمعنى الإلمام بشئون العمل، وعلى دراية ومعرفة بتفاصيله الدقيقة، ولديه كذلك تصورات واضحة عن إجراءات العمل، بما فيها القضايا المتصلة بالجانب الفني.

٢- إلى جانب كونه خبيرًا، ينبغي أن يكون قادرًا على وضع الخطط ومتابعة تنفيذها، تلك الخطط المرتبطة بالموقع الإداري أو الإنتاجي الذي يشرف عليه.

٣- أن يتمتع بقدر من الثقافة العامة، التي تمكنه من تطوير أساليب العلم بصورة مستمرة، فضلًا عن أن الثقافة تمكنه من الانفتاح على خبرات الغير.

٤- ولعل من الصفات التي يجب أن يتصف بها القائد، هو أن يحسن قواعد التعامل مع الآخرين، وهذا يعني أن لا يكون القائد فظًا أثناء الحوار مع الأفراد الذين يشرف عليهم، بل أن يكون لينًا في حواره، أي: مرنًا حتى يتمكن من إقناع غيره بالفكرة التي دار حولها الحوار.

وفي هذا المعنى يقول الإمام علي -عليه السلام: من لانت كلمته وجبت محبته.

واضح أن الحوار الذي يتسم باللين والمرونة، يفرض على الآخر الإنصات وهذا يؤدي بدوره إلى فهم واستيعاب وجهة النظر التي أصبحت مثارًا للجدل والمناقشة، ومن ثَم الاقتناع بها، إن كانت مسندة بعدد من الأدلة والشواهد، ويحدث العكس إذا كان الحوار يتسم بالفظاظة والخشونة، إذ يجعل من عملية الإنصات إلى الآخر مهمة صعبة، مما يزيد من التوتر والنفور، وهو الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من الخلافات.

٥- ومن الصفات التي يجب أن يتمتع بها القائد، هو قدرته على أن يكون عادلًا في توزيع الثواب والعقاب على الأفراد الذين يشرف عليهم، بمعنى آخر أن القائد يجب أن يكون عادلًا في توزيعه للثواب على الأفراد الذين يتمتعون بالكفاءة، فضلًا عن زيادة إنتاجهم، بينما يعاقب أولئك الذين يتسببون بخفض الإنتاج، أو يسيئون التعامل مع الغير، أو يهملون بشكل متعمد ممتلكات العمل.

وإذن فإن العدالة في توزيع الثواب والعقاب، صفة لازمة للقائد.

٦- من الضروري أن يكون القائد قدوة حسنة أو نموذجًا سلوكيًّا مرغوبًا فيه لكي نضمن أن المرءوسين سيعمدون إلى تقليده أو نمذجته.

٧- ويجب أن يتمتع القائد أيضًا ببعض الخصائص الشخصية، ولعل من بينها أن تكون لديه القدرة على اتخاذ القرارات الصائبة في مواقف معينة، وذلك مؤشر على القيادة الناجحة كما يجب أن يتمتع بالاتزان الانفعالي؛ أي: قدرته على ضبط نفسه في المواقف التي يقتضي فيها ضبط النفس. ولعل الصفات التي أتينا على ذكرها، تعد مؤشرات للقيادة الناجحة التي نفتقر

إليها في كثير من مواقع العمل، في المؤسسات والمعامل والمدارس والجامعات.

إن الحرص على إشاعة مثل هذه الصفات التي ألمحنا إليها يقتضي -بين ما يقتضي- إنشاء معاهد متخصصة لانتقاء القادة، من الأفراد العاملين في المؤسسات المختلفة، ومن أولئك الذين يتمتعون بمؤهلات علمية، وبعد الانتقاء يجري تدريبهم على أساليب الإدارة والإشراف بهدف تمكينهم من تبوؤ المناصب المختلفة.

### ثامنًا: توطين التقانة

لعل توطين التقانة، يعد شرطًا مهمًّا للمجتمع وهو يتوجه نحو الإنجاز، ذلك أن توطين التقانة، سيؤدي إلى إيجاد الحلول للمشكلات المتعلقة بالنوعية من حيث الكفاءة والإنتاج، كما أن توطينها سيؤدي إلى مراعاة الأحوال المناخية ومدى ملائمة بعض أنواعها لهذه الأحوال.

كذلك فإن توطينها سيؤدي إلى تصنيع قطع الغيار في الداخل، إلى جانب اختبار فاعليتها في المحافظة على البيئة من التلوث، هذه الأمور يجب مراعاتها في عملية التوطين للتقانة، والمجتمع الذي يعجز عن توطين التقانة، يغدو مجتمعًا استهلاكيًّا، ومن ثَم غير قادر على اللحاق بركب المجتمعات المنجزة، وإذن فإن توطين التقانة مسألة في غاية الأهمية للمجتمعات التي تسعى إلى الإنجاز.

وإذا نحن أمعنا النظر في النسبة المتحققة من توطين التقانة في عموم البلاد العربية، سنجد أنها ضعيفة، وذلك يرجع أساسًا إلى أن البلاد العربية، عمومًا لم تسهم في صنع بعض أجزائها التي تعتمد عليها، إذ لم تزل بعد، معتمدة على عملية استيرادها من الخارج بهدف استعمالها لأغراض إنتاجية واستهلاكية على مستوى الداخل.

والحقيقة أن الكثير من الأقطار العربية تلجأ إلى هذه الطريقة بدرجة كبيرة، في حين أن القليل منها لها بعض الإسهامات في عملية توطينها والمشاركة في صنع الأجزاء منها، كما أن ضعف مراكز البحث والتطوير، حال دون الإسهام في عملية التوطين، إذ غدت هذه المراكز مؤسسات بيروقراطية غير منتجة.

إن توطين التقانة في البلاد العربية يستلزم:

١-إنشاء مراكز بحثية متخصصة في توطين التقانة، إذ تضم عددًا من المتخصصين ومزودة بأحدث الأجهزة والمختبرات، تهتم بالبحث في مشكلات توطين التقانة المستوردة، بهدف زيادة كفاءتها بمرور الوقت، وإجراء بعض التحويرات عليها، لكي تكون ملائمة للظروف المحلية.

٢- من الضروري إنشاء مراكز للتدريب على استعمال هذا التقانة وإصلاحها في حال تعطلها.

٣- تنشيط الجامعات التكنولوجية والكليات الهندسية، وذلك عن طريق تطوير الدراسة النظرية مع تخصيص الساعات الكافية للتدريب الميداني، على أن لا تحتسب هذه الساعات من فترة الدراسة النظرية، وذلك لإتاحة المجال أمام الطالب بتجريب هذه التقانة وإجادة التعامل معها، ومن ثَم تنمية المهارات اللازمة لها.

٤- من الضروري الأخذ بفكرة التعليم المستمرة، الذي يعتمد على تزويد المتخرج من المعهد أو الجامعة بالمعلومات الجديدة في ميدان الاختصاص، لكي يتسنى له الاطلاع عليها، وبعد ذلك تجريبها في الميدان شريطة أن لا تعتمد فكرة التعليم المستمرة على الأساليب التقليدية في الحصول على المعلومات بمعنى تذكير المتخرج بمعلومة معينة أو سلسلة من المعلومات التي مرت عليه أيام الدراسة، والحقيقة أن ذلك مناقض تمامًا لفكرة التعليم المستمر، وعلى ذلك فإن التعليم المستمر، ينبغي أن يجعل المتخرج أن يكون متواصلًا بصورة مستمرة مع عالم المعلومات الذي يتجدد على الدوام في حقل الاختصاص.

## الهوامـــش

(1) W.B.Arndt, theories of personality. (New York: Macmillan publishing co. 1974). P151-152.

(2) Ibid, p. 152.

N.L. Gage and D.c. Berliner. Educational psychology, 4th ed. (Boston: Houghaton Mifflin company , 1988),p. 337.

(3) G. Huizinga. Maslow 's need Hierarchy in the work situation. (the Nether lands: wolters- Noordhoff publishing gaoningen, 1970), p. 23.

(٤) الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي، المؤتمر القومي العاشر المستقبل العربي، السنة ٢٣، العدد ٢٥٥ (آيار -مايو، ٢٠٠٠) ص ١٤٨.

(٥) علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، المستقبل العربي، السنة ٢٣، العدد ٢٦٤ (شباط -فبراير، ٢٠٠١) ص ١١٨.

(٦) خالد الحروب، مبدأ المواطنة في الفكر القومي العربي: من الفرد القومي إلى الفرد المواطن، المستقبل العربي، السنة ٢٣ العدد ٢٦٤ (شباط - فبراير، ٢٠٠١)، ص ١٣٨.

(٧) أحمد محمد منصور النكلاوي الوضع التعليمي للطفل في دول الخليج العربي في ضوء الإعلان العالمي لحقوق الطفل: دراسة تحليلية تقويمية (الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٩٨٦) ص ٤٩.

(٨) التقرير الاجتماعي العربي، ١٩٩٩ ، ص ١٠٥.

(٩) نادر فرجاني، الإمكانات البشرية والتقانة العربية، المستقبل العربي، السنة ٢٢، العدد ٢٥٢ (شباط -فبراير، ٢٠٠٠)ص ٦٨.

(١٠) التقرير الاجتماعي العربي، ١٩٩٩، ص ١٠٦.

(١١) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

(١٤) مكتب التربية العربي لدول الخليج، دليل قياس كفاءة النظام التعليمي (الرياض: المكتب، ١٩٨٣) ص ١٧، ١٨.

(١٥) المؤتمر القومي العاشر، ص ١٦٦.

(١٦) اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٩٧، ص ٩٤.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٩٨.

(١٨) عبد السلام الخزرجي ورضية حسين الخزرجي، السياسة التربوية في الوطن العربي: الواقع والمستقبل، ط١ (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠)، ص ١١٠.

(١٩) المصدر نفسه، ص ١١١.

(٢٠) النكلاوي، الوضع التعليمي للطفل في دول الخليج العربي في ضوء الإعلان العالمي لحقوق الطفل: دراسة تحليلية تقويمية، ص ٦٥.

(٢١) المصدر نفسه ، ص ٦٥.

(٢٢) محي الدين شعبان توق وضياء الدين زاهر، الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجماعات الخليج، (الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٩٨٩) ص ٢٣١.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٩٦، ٩٧.

(24) H. Hayden. Higher education and development in south- esat asia (paris: unes co, 1967), p. 379.

(٢٥) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إصلاح التعليم العالي في العراق. (بغداد: مطبعة التعليم العالي، ١٩٨٩) ص ٤٠.